



كو٧مارى عىراق
داد كاي بالآى نؤىتئىحادي

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٦٣/اتحادية/٢٠١٢

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ١١/١٠/٢٠١٢ برئاسة القاضي اسيد مدحت المحمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد السامى وجعفر ناصر حسين وأكرم طه محمد وأكرم أحمد بابان ومحمد صائب النقشبندى وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين أبو ألتمن المأذونين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الآتى :

الطلب

ورد الى المحكمة الاتحادية العليا كتاب مجلس النواب العراقي - مكتب النائب الأول للرئيس بعدد م.خ/١٥٧/٣/١ وتاريخ ٢/٨/٢٠١٢ ومرافقه طلب من النائب الدكتور حيدر جميل الشمري ويتضمن ما يأتى :

انه في أثناء أداننا لدورنا الرقابى على الجهات التنفيذية وفق المادة (٦١) من الدستور العراقي وفقنا على إحد الإشكاليات التي يتعدر بها العديد من المؤسسات التنفيذية في الحكومة العراقية فيما يخص التفسير القانوني والمحدد والدقيق لبعض النصوص الدستورية وكذلك الأقوال والأفعال التي تنطبق عليها تلك النصوص الدستورية في كونها تمثل خرقاً وإخلالاً دستورياً من خلال منافاتها أو أخلالها بالنظام العام أو الآداب العامة ونخص بالذكر النصوص الدستورية التالية :

أولاً : ماورد في المادة (١٧) الفقرة أولاً : لكل فرد الحق في الخصوصية الشخصية بما لا يتنافى مع حقوق الآخرين والآداب العامة .

ثانياً : ماورد في المادة (٣٨) : تكفل الدولة بما لا يخل بالنظام العام والآداب . والاستفسار هو :

١- ماهو تفسير النص الدستوري في المادة (١٧)/الفقرة أولاً وبالخصوص عبارة (والآداب العامة) .

٢- ماهو تفسير النص الدستوري الوارد في المادة (٣٨) وبالتحديد عبارة (والآداب العامة).

٣- تسمية الأفعال والأقوال التي تمثل إخلالاً بالنظام العام والآداب العامة والآداب الواردة في أولاً وثانياً في المادتين الدستوريتين في أعلاه .

وضع الطلب موضع التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا في جلستها المؤرخة ١١/١٠/٢٠١٢ وتوصلت بالاتفاق الى القرار الآتى :-

كو^٧ ماري عيراق
داد كاي بالاي نيئتجادي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٦٣/اتحادية/٢٠١٢

القرار

ان مفهوم (النظام العام) ومفهوم (الآداب العامة) الوارد ذكرهما في الدستور وفي القوانين فكرة عامة تحدها في كثير من المواضع النصوص القانونية ومنها ما ورد في القانون المدني إذ تعتبر التصرفات في تركة انسان على قيد الحياة محظورة وتعتبر ذلك من النظام العام ولايجوز مخالفتها ، كذلك تنازل الموظف العام عن وظيفته لأحد الأفراد محظوراً ويعتبر ذلك الحظر من النظام العام . وما يقال عن (النظام العام) يصدق على (الآداب العامة) فهناك نصوص في القوانين تقضي بأن العقود التي ترد على الأتجار بالجنس مخالفة للآداب العامة ولايعد قانوناً بمثل هذه العقود .

وأذا ما أريد معرفة ما إذا كان التصرف مخالفاً للنظام العام) أو (الآداب العامة) فيلزم الرجوع الى التشريعات كافة لمعرفة ما إذا كان ذلك التصرف محظوراً بنص من عدمه . فإذا لم يوجد نص فيقتضي الامر الرجوع الى القضاء فهو الذي يقرر ما إذا كان التصرف مخالفاً للنظام العام أو الآداب العامة ، وذلك في ضوء القواعد المجتمعية التي توافق عليها أفراد المجتمع في زمان ومكان معينين ، لان مفاهيم النظام العام والآداب العامة تختلف زماناً ومكاناً . وصدر القرار بالاتفاق في ١١/١٠/٢٠١٢.

الرئيس
مدحت المحمود

العضو
فاروق محمد السامي

العضو
جعفر ناصر حسين

العضو
أكرم طه محمد

العضو
أكرم احمد بايان

العضو
محمد صائب النقشبندي

العضو
عبود صالح التميمي

العضو
ميخائيل شمشون قس كوركيس

العضو
حسين أبو التمن